الأمم المتحدة
S/RES/1939 (2010)
مجلس الأمن
Distr.: General
15 September 2010

القرار ١٩٣٩ (٢٠١٠)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٣٨٥ المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة، ولا سيما القرار ١٩٢١ (٢٠١٠)، وإلى بيان رئيسه المؤرخ ٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ (S/PRST/2009/12)،

وإذ يعيد تأكيد سيادة نيبال وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وامتلاكها زمام المبادرة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

وإذ يشير إلى توقيع حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، على اتفاق سلام شامل، وإلى الالتزام الذي أعلنه الطرفان بالتوصل إلى سلام دائم ومستدام،

وإذ يقر برغبة شعب نيبال القوية في تحقيق السلام واستعادة الديمقراطية، وبأهمية أن تقوم الأطراف المعنية، في هذا الصدد، بتنفيذ اتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة،

وإذ يعرب عن استعداده المستمر لدعم عملية السلام في نيبال، بناء على طلب حكومة نيبال، فيما يتصل بالتنفيذ الفعال في أوانه لاتفاق السلام الشامل والاتفاقات اللاحقة، وخاصة اتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨،

وإذ يلاحظ تمديد الموعد النهائي المحدد لإعلان الدستور الديمقراطي الجديد لنيبال ليصبح يوم ٢٨ أيار/مايو ٢٠١١،

وإذ يعرب عن القلق إزاء التوترات التي نشبت مؤخرا في نيبال ،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يهيب بجميع الأطراف أن تسوي خلافاتها عن طريق التفاوض السلمي،

وإذ يحيط علما في هذا الصدد بالاتفاق الذي توصلت إليه حكومة نيبال المؤقتة والأحزاب السياسية في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ومفاده '١' قرب الانتهاء من وضع الصيغة النهائية للوثائق المعدة في اللجنة الخاصة ووجود تفاهم بالمضي في صياغة عملية السلام وتنفيذ الوثائق المتفق عليها؛ '٢' وضع مقاتلي الجيش الماوي تحت إشراف اللجنة الخاصة وتقديم البيانات الكاملة بشأنهم إلى اللجنة دون إبطاء؛ '٣' بدء المهام المتبقية لعملية السلام اعتبارا من ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والانتهاء منها بحلول ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛ '٤' رغبة الأطراف في أن يكون تمديد فترة ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال لمدة أربعة أشهر هو آخر تمديد لها،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عن بعثة الأمم المتحدة في نيبال (S/2010/453)،

وإذ يشير إلى اكتمال مرحلتين من مراحل عملية التحقق ويرحب بالمساعدة المستمرة في رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين من كلا الجانبين، وفقا للقرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) وبما يتمشى مع أحكام اتفاق السلام الشامل، وإذ يشير إلى أهمية التوصل إلى حل وطيد طويل الأجل وإلى ضرورة معالجة القضايا المعلقة دون مزيد من التأخير، بما في ذلك الموافقة على طرائق انتهاء وجود البعثة في نيبال،

وإذ يرحب باكتمال عملية تسريح أفراد الجيش الماوي غير المؤهلين، حسبما اتفق عليه في خطة العمل المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن تسريح وتأهيل أفراد الجيش الماوي القصّر غير المؤهلين، المتفق عليها بين حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي) والأمم المتحدة، وإذ يهيب بجميع الأطراف أن تواصل تنفيذ خطة العمل من خلال أنشطة الرصد والإبلاغ المناسبة، وفقا للقرارين ١٦١٢ (٢٠٠٥)، و ١٨٨٢ (٢٠٠٩)،

وإذ يشير إلى أنه بعد نجاح إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، تم بالفعل إنجاز بعض عناصر الولاية المنوطة بالبعثة والمبيّنة في القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧)،

وإذ يحيط علما بالرسالتين المؤرختين ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ الموجهتين إلى الأمين العام من حكومة نيبال المؤقتة (S/2010/474) والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي)، اللتين يطلبان فيهما تمديد ولاية البعثة لمرة أخيرة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١،

وإذ يدرك ضرورة إيلاء اهتمام خاص في عملية السلام لاحتياجات ودور المرأة والطفل والمجموعات المهمشة تقليديا، على النحو المذكور في اتفاق السلام الشامل وفي القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)،

وإذ يدرك ضرورة التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب، وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وفقا للمبادئ الدولية،

وإذ يدرك أنه بإمكان المجتمع المدني أداء دور مهم في عملية الانتقال إلى الديمقراطية ومنع نشوب النزاعات،

وإذ يعرب عن تقديره لممثلة الأمين العام على ما تقدمه من مساهمات، ولفريق البعثة العامل معها على ما يبذله من جهود، ولفريق الأمم المتحدة القطري، بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان التي تقوم برصد حقوق الإنسان بناء على طلب حكومة نيبال، وإذ يشدد على ضرورة تنسيق الجهود وتكاملها فيما بين البعثة وجميع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في منطقة البعثة، ولا سيما من أجل كفالة استمرارية جهودها مع اقتراب ولاية البعثة من نهايتها،

١ - **يقرر**، تمشيا مع طلب حكومة نيبال، أن يجدد حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، ولاية البعثة المنشأة، بموجب القرار ١٧٤٠ (٢٠٠٧) آخذا في الاعتبار ما تم إنجازه من بعض عناصر الولاية، والأعمال الجارية بشأن رصد إدارة الأسلحة والأفراد المسلحين، بما يتمشى واتفاق ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ المبرم بين الأحزاب السياسية، وهو ما يدعم اكتمال عملية السلام؛

٢ - **يقرر كذلك**، تمشيا مع طلب حكومة نيبال، أن تنتهي ولاية البعثة في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأن تغادر البعثة نيبال بعد ذلك التاريخ؛

٣ - **يهيب** بجميع الأطراف الاستفادة الكاملة من خبرة البعثة واستعدادها ضمن إطار ولايتها لتقديم الدعم لعملية السلام، بما ييسر إنجاز الجوانب غير المكتملة من ولاية البعثة بحلول ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١؛

٤ - **يهيب** بحكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي الموحّد (الماوي) تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وإنجاز خطة عمل مرتبطة بجدول زمني محدد ومعايير مرجعية واضحة من أجل إدماج وتأهيل أفراد الجيش الماوي، بدعم من اللجنة الخاصة للإشراف على أفراد الجيش الماوي وإدماجهم وتأهيلهم ولجنتها التقنية؛

٥ - **يهيب** بجميع الأحزاب السياسية في نيبال التعجيل بوتيرة عملية السلام، والعمل سويا بروح من التعاون وتوافق الآراء والتراضي من أجل مواصلة الانتقال إلى حل وطيد طويل الأجل يمكّن البلد من التحرك صوب مستقبل يسوده السلام والديمقراطية والمزيد من الازدهار؛

٦ - **يطلب** إلى الأطراف في نيبال اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز سلامة البعثة والأفراد المرتبطين بها وأمنهم وحرية تنقلهم في سياق تنفيذ المهام المحددة في الولاية؛

٧ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن بحلول ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقب المناقشات الرفيعة المستوى بين الأمم المتحدة وحكومة نيبال المؤقتة والأحزاب السياسية، تقريرا عن تنفيذ اتفاق ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ المبرم بين حكومة نيبال المؤقتة والأحزاب السياسية؛

٨ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.